

المحرق البلدي يصير على مقترح تعيين موظف لكل عضو

■ البستين - مجلس بلدي المحرق

□ أصر مجلس المحرق البلدي على مطالبته وزارة شؤون البلديات والزراعة بتوظيف موظف لكل عضو بلدي أسوة بالمجلس المنتخب الآخر وهو مجلس النواب، كما طالب المجلس بتطوير الهيكل التنظيمي للمجلس، وذلك على إثر رسالة رفض لهذا المقترح وصلت إلى المجلس من وزير شؤون البلديات والزراعة. وفي الإطار نفسه طالب عضو مجلس المحرق البلدي يوسف الريس بإنشاء مكاتب تنسيق ومتابعة في كل مجلس بلدي، وتخصيص أخصائي علاقات عامة يعمل جنباً إلى جنب مع أخصائي إعلامي وذلك للفصل ما بين المهتمين ما يدفع في كل منهما قوة إضافية.

وجاء في نص الرسالة المرسلة من مكتب وزير البلديات بتاريخ 20 يناير/ كانون الثاني الماضي: «نود الإحاطة بأن الإدارة المختصة بالوزارة قامت بدراسة الهياكل التنظيمية للمجلس البلدية، وتبين أن العدد الحالي لأمانة السر كافية لأداء المهام المطلوبة لحسن سير العمل في المجلس البلدي».

ورد مجلس المحرق البلدي برسالة موقعة باسم رئيس المجلس بالإجابة عبدالناصر المحميد جاء فيها: «إن المجلس البلدي بموجب كتابنا هذا وبناء على قراره الصادر في اجتماعه العادي رقم (8) المنعقد بتاريخ 1 فبراير/ شباط الجاري يؤكد على وجود نقص في الهيكل التنظيمي لمجلس المحرق البلدي، وهو ما دفع بالمجلس للطالبة في أكثر من موقع بضرورة تطوير الهيكل وزيادة الكوادر الموجودة فيه، حيث أن الموظفين الحاليين كل منهم يؤدي وظيفة محددة ليس لها علاقة مباشرة بشؤون الأعضاء، ما يستدعي توفير موظف واحد لكل عضو على الأقل لمتابعة طلبات أهالي الدائرة والقيام بالمهام الإدارية والفنية التي تساعد العضو على تنظيم وقته ومواعيده وملفاته ومراسلاته ليتسنى له التفرغ للمهام الرئيسية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجازات لأهالي دائرته ومحافظته، وذلك أسوة بالمجالس المنتخبة الأخرى مثل مجلس النواب».

وتابعت الرسالة: «لذا فإن المجلس البلدي يؤكد على هذا الطلب بضرورة توفير موظف إداري لكل عضو، كما يطلب المجلس بسرعة رفع الهيكل التنظيمي المقترحة إلى المجالس البلدية ليتسنى لنادر استهوا وإقرارها».

وطالب عضو مجلس المحرق البلدي يوسف الريس بتشكيل مكتب تنسيق ومتابعة خاص بالمجلس مؤكداً أنه يجب أن يحتوي على ما لا يقل عن أربعة موظفين هم: رئيس المكتب، وموظف ثانٍ مختص بمتابعة مراسلات الأعضاء للمجالات الخدمية والردود عليها، وموظف ثالث يتابع قرارات وتوصيات المجلس وتفعيلها قدر المستطاع، وموظف رابع يتابع شؤون الأعضاء وينسق للدورات الداخلية والخارجية ويعد التقارير الفنية لكل دائرة ويتابع شكاوى المواطنين بالتعاون مع أخصائي العلاقات العامة والإعلام.

تزكية خالد بن أحمد

رئيساً لجمعية الشعر الشعبي

■ الرفاع الغربي - جمعية الشعر الشعبي



□ عقدت جمعية الشعر الشعبي مساء أمس الأول (الاثنين) بحضور 52 عضواً من أصل 63 قاموا بتجديد عضوياتهم. وتم خلال الاجتماع تزكية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة رئيساً للجمعية من قبل الأعضاء. وكذلك انتخاب مجلس الإدارة الجديد، الذي فاز بمقاعد الستة كل من: الشاعر مبارك العمري، الشاعر عبدالله الدوسري، الشاعر سلمان المجيب، الشاعر فواز سليمان، الشاعرة هنادي الجودر، والشاعر دعيح البنعلي.

واستعرضت الجمعية التقريرين الأدبي والمالي للعامين 2007 - 2008. حيث قرأ عضو مجلس الإدارة السابق الشاعر إبراهيم الأنصاري التقرير الأدبي للعام 2007، الذي جاء فيه «وافق الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على استبدال المقر القديم بأخر جديد يتناسب والمرحلة الحالية من عمر الجمعية». مضيفاً أن المقر الجديد للجمعية قد تمت صيافته وترميمه وتجديده أثنائه بالتعاون مع الديوان الملكي، كما تم توفير بند راتب سنوي للجمعية الذي انتدب من قبل الديوان الملكي الذي يتحمل راتبه. تلا ذلك استعراض التقرير المالي للعام 2007 من قبل عضو مجلس الإدارة السابق الشاعر محمد خلف، الذي جاء فيه أن مجلس الإدارة تسلم الإدارة وفي حساب الجمعية نحو 50 ألف دينار، والذي أفلح في نهاية العام بموازنة تصل إلى نحو 55 ألف دينار. حيث أشار خلف إلى أن حسابات الجمعية للعام 2007 تم إعدادها ومطابقتها في الجمعية، ثم سلمت إلى إدارة الشؤون المالية بالديوان الملكي لتتم مراجعتها، حيث سلم الديوان بدورة شهادة من إدارة الشؤون المالية تفيد بتطابق الموازنة مع الكشوفات ودفاتر الشيكات.



محلات تجارية تتخلص من مخلفاتها في الشوارع العامة (تصوير: محمد المحرق)

أكثر من 100 متطوع لرصد المخالفين في البحرين

«بلدية المنامة»: مضاعفة غرامة تكرار مخالفات النظافة

■ الوسط - صادق الحلواجي

□ أكدت بلدية محافظة العاصمة أنها تشدد حالياً على تطبيق نظام الغرامات على المخالفين فيما يتعلق بالنظافة العامة، وذلك من خلال قانون رقم (3) لسنة 1975 بشأن الصحة العامة وتعديلاته، إذ إن البلدية تطبق القانون في الجزء المتعلق بالنظافة، وأنه في حال تكرار المخالفة ستتضاعف قيمة الغرامة من دون تهاون مع المتجاوزين.

وكشفت البلدية على لسان المدير العام عبدالكريم حسن عن وجود أكثر من 100 عضو متطوع مشترك ضمن برنامج أمناء النظافة لرصد المخالفات والتبليغ عليها لدى الجهات المختصة. وذكر أن عدد المتطوعين في البرنامج في تزايد مضطرد، إذ تصل للبلدية طلبات للمشاركة في البرنامج عبر البريد الإلكتروني أو الخط الساخن ما يدل على نجاح البرنامج ووعي الجمهور، موضحة أنه تم ترشيح عدد منهم من قبل أعضاء المجالس البلدية.

وفيما يتعلق ببرنامج أمناء النظافة، أوضح حسن أن «البرنامج يهدف وبصورة مباشرة إلى

الجمع بين الشراكة المجتمعية والتوعية وتطبيق الغرامات. كما تركز فكرة البرنامج على تأصيل الشراكة المجتمعية بين البلدية والمجتمع، إذ يتعاون نخبة مختارة بعناية من المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني ويسمى بـ (أمين النظافة) مع قسم متابعة خدمات النظافة في ضبط المخالفات، إذ تقوم هذه النخبة بمراقبة المركبات والمؤسسات المخلة بالنظافة العامة، كما يمتد عملها إلى تنظيم ندوات ومحلات توعية للحفاظ على نظافة البيئة».

وعن إشراك المؤسسات الأهلية المهمة بالبيئة في البرنامج، أشار حسن «قامت بلدية المنامة بمخاطبات مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالبيئة مثل جمعية البحرين للبيئة، وجمعية أصدقاء البيئة وجمعية الصحة والسلامة، والصناديق الخيرية والوادي بالعاصمة، كما تمت مخاطبة قسم صحة البيئة في وزارة الصحة أيضاً لترشيح من يرغب من منتسبيهم للانضمام إلى منظومة أمناء النظافة».

وواصل حسن «يستطيع أمناء النظافة المتطوعين العمل ضد من أقرقوا مخالفة أممامهم،

إذ يقوم أمين النظافة بتسجيل البلاغات المختصة وذلك بتسجيل رقم المركبة ونوع اللوحة ومكان وقوع المخالفة والتاريخ والوقت، وذلك في المخالفات المتعلقة بالمركبات أو سائط الملاحة، أو عنوان واسم المؤسسة في حال وقوع المخالفة ضد مؤسسة معينة، وإرسال المعلومات إلى قسم متابعة خدمات النظافة في بلدية المنامة للتحقيق فيها».

وأكد حسن أن «البيانات مفتوحة أمام أي مواطن أو مقيم للانضمام في البرنامج كأمين للنظافة من خلال مراجعته لقسم النظافة التابع للبلدية وإتمام الإجراءات المطلوبة، إذ يحصل المتطوعون على بطاقات خاصة من بلدية المنامة».

ولفت حسن إلى أنه «من خلال التعاون بين بلدية المنامة ووزارة الداخلية سيتم استدعاء أصحاب المركبات المخالفة، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها».

ومن جهته، أشار رئيس قسم النظافة في بلدية المنامة علي السلم إلى أن «الحملة ستكون متواصلة في الفترة المقبلة بتنظيم الورش والفعاليات التوعوية المختلفة»، لافتاً إلى أن «البلدية ترحب

بالمواطنين المهتمين بالبيئة للانضمام إلى منظومة أمناء النظافة».

وأوضح السلم أن «كل مواطن يبلغ 18 عاماً فما فوق، مهتم بالموضوع ومعني بالعمل من أجل البيئة، وعندما يجد في نفسه الكفاءة والرغبة للانضمام إلى منظومة أمناء النظافة، عليه الاتصال بالبلدية».

وتابع «كما يشترط من صاحب الطلب حضور محاضرة خاصة كشرط قبل أن يحصل على بطاقة العضوية في برنامج أمناء النظافة».

يشار إلى أن غرامة رمي المهملات في الشوارع والشواطئ والأماكن العامة، رمي النفايات من نوافذ السيارات، رمي عقب السيارة في الشارع أو أي عمل فيه إخلال بالنظافة العامة للطرق تبلغ 10 دينارين، فيما يعاقب من رمى مخلفات هدم المباني ومخلفات صناعات ومخلفات الحدائق، أو أي مواد أخرى بغرامة تتراوح بين 50 إلى 100 دينار.

وتبلغ غرامة تسرب الأسمت من عربات خلطات الأسمت 50 ديناراً وغرامة رمي فضلات المواد السامة أو الخطرة 100 دينار كحد أدنى على أن لا تتجاوز 300 دينار.

65 محلاً تجارياً في «سوق واقف» بلا كهرباء

■ الوسط - علي الموسوي

□ تسبب الحريق الذي نشب في 3 محال تجارية في سوق واقف يوم أمس الأول (الاثنين) في انقطاع التيار الكهربائي عن قرابة 65 محلاً تجارياً، لأكثر من 30 ساعة، الأمر الذي أثار غضب أصحاب المحال، وذلك إثر تعطل أعمالهم لأكثر من يوم كامل.

إلى ذلك، قال صاحب أحد المحلات التي انقطع عنها التيار الكهربائي السيد فاضل الموسوي: «إن الكهرباء انقطعت عنّا منذ الساعة 10.30 صباحاً،

واستمر حتى الساعة 6 مساءً أمس (الثلاثاء)، موضحاً أن ذلك تسبب في خسائر لأصحاب المحال، وخصوصاً تلك التي تبني المثلجات والمواد الغذائية. بين الموسوي أن هيئة الكهرباء والماء قامت بقطع التيار دون أن تخطر أصحاب المحال التجارية، أو حتى تحدد المدة التي سيستمر فيها الانقطاع، مشيراً إلى أنهم قاموا بالاتصال بطوارئ الكهرباء وأخبروهم أن التيار سيعود اليوم (الأربعاء)، لكنه عاد مساء أمس، إذ إنهم أغلقوا محالهم مع غروب الشمس، وأجازوا لموظفيهم العودة إلى منازلهم. وتساءل الموسوي: «من الذي سيعوضنا عن الخسائر التي تحمّلناها بسبب انقطاع الكهرباء، فهل يعقل أن يقطع التيار عن 65 محلاً بسبب حريق في 3 محال؟، فكان من المفترض قطع التيار عنها فقط وليس عن الجميع». يشار إلى أن حريقاً نشب في 3 محال تجارية في سوق واقف، وتسبب في خسائر تقدر بعشرات الآلاف من الدنانير.

مطالباً «الصحة» بتكثيف التفتيش

بلدي المحرق يستنكر التهوين من قضية اللحوم الفاسدة

■ البستين - مجلس بلدي المحرق

□ استنكر مجلس المحرق البلدي محاولات التهوين من قضية اللحوم الفاسدة وتعامل شركة البحرين للمواشي باستعلاء مع المواطنين ومع القضاة الذين تأتهم قطع اللحوم الفاسدة باستمرار وبيرونها رأي العين وهم القادرون على تقييم صلاحيتها وطريقة حفظها ولهم في ذلك تجارب عدة وخبرة مديدة.

وقال المجلس في بيان له أمس إن القضاة هم الذين كانوا السبب في كشف الفضيحة المشهورة في نهاية العام الماضي عندما كشفوا عن لحوم فاسدة ومتورمة وقام عضو مجلس المحرق البلدي علي العقلة بتفعيل القضية، وهي الحادثة التي أثارت اهتمام الحكومة وتدخل فيها وزير شؤون البلديات والزراعة ووزارة الصحة وأدت هذه الجهود في النهاية إلى مخالفة الشركة.

وأضاف المجلس تبع ذلك حصول تحسين نسبي في بعض نوعية اللحوم مثل الغنم الأسترالي والبقري الأسترالي، ولكن للأسف لم يكتمل الإنجاز «وعادت حلجمة إلى عاداتها القديمة». أما في حالة الطن ونصف

الطن من اللحوم الفاسدة التي وقعت عليها وزارة الصحة مشكورة بطلب من عضو مجلس المحرق البلدي علي العقلة، ثم ادعت شركة البحرين للمواشي أنها كانت معدة للإعدام، فإننا لا بد أن نكرر النقطة الجوهرية التي صرح بها العقلة - وهو المتابع للموضوع من بدايته - ومنذ عدة سنوات - حيث سأل ومعه كل الحق: لو كانت هذه اللحوم معدة للإعدام فلماذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة وأهمها إبلاغ وزارة الصحة؟ هل هناك ما يثبت أن الشركة اتخذت ولو إجراءً واحداً في سعيها المزعوم لإعدام هذه اللحوم الخطيرة؟

ونسأل أيضاً: ماذا عن شهادات القضاة الذين تأتهم اللحوم ملجعة في بعض الأحيان وبيرونها؟ هل سيرد المسلخ بأن القصاب لا يعرف أن القطعة ملجعة أم لا، وبعضهم أصحاب خبرة طويلة بلغت عقوداً من الزمن؟ فلو قلنا إن القصاب لا يعرف الأمور (المختبرية) فهل يجهل كون القطعة ملجعة أم لا إلى درجة تجعله ينتظر فترة طويلة حتى يذوب الثلج لكي يتمكن من قطعها؟ وطالب المجلس من أجل إتقان العمل الذي بدأته الجهات المختصة بالنقاط الآتية:

«الوسطى» يدعو رؤساء «مالية المجالس»

لا اجتماع طارئ بشأن الموازنة



عدنان المالكي

التنقيدي قال المالكي: «الوزارة خصصت لنا 8 ملايين دينار، فيما كان اقتراحنا أن تكون الموازنة 12 مليون دينار، ولكن تفاجأنا في الاجتماع الذي عقد يوم الأربعاء الماضي في وزارة البلديات برئاسة مدير إدارة الموارد البشرية والمالية محمد السوادني، أن الموازنة المرصودة من قبل الوزارة هي 8 ملايين دينار فقط». وأضاف المالكي «الجباب الأول خصص له 129 ألف دينار وهو يحتوي على الرواتب والأيدي العاملة والحوافز والعقود مع الشركات الأخرى، وقد بين مدير الموارد البشرية في البلدية أن هذا المبلغ لا يغطي رواتب الموظفين

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ صرح رئيس اللجنة المالية والقانونية في مجلس بلدي المنطقة الوسطى عدنان المالكي، بأنه وجه دعوة إلى جميع رؤساء اللجان المالية والقانونية في المجالس البلدية الخمس، لاجتماع طارئ صباح يوم الأحد المقبل لمناقشة موازنات المجالس التي تم تليقها من قبل وزارة شؤون البلديات والزراعة، بسبب العجز الذي تعاني منه والذي وصل إلى نحو 16 مليون دينار.

ودعا المالكي وزارة «البلديات» إلى المطالبة بحقها المالية المترتبة على المواطنين في فواتير الكهرباء لدى هيئة الكهرباء والماء، والتي تبلغ 17 مليون دينار منذ العام 2005 وحتى الآن، وذلك بدلاً من التذرع بالعجز ونسج الموازنة.

وفيما يتعلق بموازنة بلدية المنطقة الوسطى بشقيها المجلس البلدي والجهاز

مناقشة مشاركة البحرين

في برامج «الإدارة الرشيدة»

■ الجفير - ديوان الخدمة المدنية

□ تمت صباح أمس (الثلاثاء) بمبنى ديوان الخدمة المدنية مناقشة مشاركة مملكة البحرين في برامج مبادرة الإدارة الرشيدة ومنها مشروع تطوير القدرات لصياغة القوانين واللوائح في مملكة البحرين، وكذلك عقد عدد من ورش العمل والندوات إلى جانب إمكانية استضافة البحرين لاجتماع اللجنة الفنية لمبادرة الإدارة الرشيدة خلال هذا العام تمهيداً للاجتماع الوزاري، جاء ذلك في اجتماع بين ممثلي الديوان ومنسق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كارلوس كوند في مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية الذي يزور البلاد حالياً.

كما تم خلال الاجتماع بحث سبل دعم المنظمة لجهود ديوان الخدمة المدنية لتطوير التشريعات والبرامج المتعلقة بتنمية الموارد البشرية في الخدمة المدنية بمملكة البحرين، وخصوصاً في مجال تطوير مؤشرات الأداء لإدارات الموارد

البشرية في الجهات الحكومية وفي تطوير قواعد السلوك الوظيفي لموظفي الخدمة المدنية لتشمل القواعد العامة وتلك المتعلقة بوظائف تخصصية وتنفيذية إلى جانب الاستفادة من التجارب الرائدة للدول الأعضاء في المنظمة في مجال إصلاح وتطوير الخدمة المدنية.

هذا وقد أكد ممثلو الديوان على دعم ديوان الخدمة المدنية لبرامج المبادرة الرشيدة لخدمة التنمية في البلاد العربية مشيدين بجهود وخبرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دعم برامج تطوير الخدمة المدنية واستفادة ديوان الخدمة المدنية في هذا الشأن عن طريق التعلم المتبادل من خلال تنظيم الزيارات واللقاءات المشتركة بين الطرفين.

ومن جانبه أشاد كوند بالمشاركة الفعالة لمملكة البحرين في مبادرة الإدارة الرشيدة منذ العام 2005 مؤكداً أهمية استمرار التواصل والتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وديوان الخدمة المدنية وخصوصاً في مجال تطوير منظومة الموارد البشرية والنزاهة في الخدمة المدنية.